مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: النظام السياسي في إندونيسيا دراسة في عوامل التطور بين الماضي والحاضر
اسم الكاتب: أ.م.د. نادية فاضل عباس فضلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/436
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 09:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Political Sciences Journal – The political system in Indonesia: a study of the factors of development between the past and the present – Issue (63) **June** (2022) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

The political system in Indonesia: a study of the factors of development between the past and the present

Asst.Prof.Dr. Nadia Fadhil Abbas Fadhle

University of Baghdad /Center for Strategic and International Studies

drnadia1927@gmail.com

Receipt date: 23/4/2021 accepted date: 26/5/2021 Publication date: 1/6/2022

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi63.517

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

The political system in Indonesia, since gaining independence from the Dutch colonialism on the seventeenth of August 1945, has gone through long stages. The Indonesian constitution stipulates that the country is built on a democratic basis. In 1956 the first free elections were held in Indonesia, and President Sukarno announced the adoption of the directed democratic system. Then, during the era of President Suharto, the state entered a phase called democracy based on the Five Pancasila principles, which is a false democracy because it served the interests of Suharto, who in his long reign political and economic corruption prevailed leading up to 1998 revolution by the Indonesian people, and the government of Suharto was toppled. Since 1999 till this day, the democratic approach has been adopted, in which the mechanisms of the electoral system based on democracy have been followed.

Key words: Pancasila, democracy, Indonesia, elections, Suharto.

النظام السياسي في إندونيسيا دراسة في عوامل التطور بين الماضي والحاضر

أ.م.د. نادية فاضل عباس فضلي

جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

drnadia1927@gmail.com

تاريخ الاستلام: ٢٠٢١/٤/٢٣ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/٥/٢٦ تاريخ النشر: ٢٠٢٢/٦/١

الملخص:

مر النظام السياسي في إندونيسيا منذ حصولها على الاستقلال من الاستعمار الهولندي في السابع عشر من آب اغسطس ١٩٤٥ بمراحل طويلة ونص الدستور الاندونيسي على إن الدولة تقوم على اساس ديمقراطي، وقامت في العام ١٩٥٦ اول انتخابات حرة في إندونيسيا واعلن الرئيس "سوكارنو" باعتماد النظام الديمقراطي الموجه، ومن ثم دخلت الدولة في عهد الرئيس "سوهارتو" مرحلة ما تسمى بالديمقراطية القائمة على المبادئ الخمس البانتشاسيلا وهي ديمقراطية تم تسخيرها آنذاك لخدمة مصالح نظام سوهارتو الذي ساد في حقبة حكمه الطويلة الفساد السياسي والاقتصادي وصولاً لعام ١٩٩٨ حيث ثار الشعب الاندونيسي وتم الإطاحة بحكومته، ومنذ العام ١٩٩٩ والى يومنا هذا تم انتهاج النهج الديمقراطي عبر اتباع آليات النظام الانتخابي القائم على اسس ديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: البانتشاسيلا، الديمقراطية، إندونيسيا، الانتخابات، سوهارتو.

المقدمة:

إندونيسيا جمهورية إسلامية مترامية الاطراف تتكون من عدد هائل من الجزر، وتمتد اراضيها على قارتين هما قارة آسيا وقارة استراليا، وكان لموقعها الاستراتيجي الحيوي وما زالت اهميتها في طرق التجارة العالمية، وتأريخياً اثبتت الدراسات المتعلقة بالإنسان ووجوده على سطح الارض انه وجد فيها اقدم المجتمعات البشرية وانسان جاوه، كما انها اصبحت محط انظار المكتشفين نظراً لتوافر الموارد الطبيعية الهائلة، ومرت عليها حضارات متعاقبة كالحضارة الهندوسية والحضارة الإسلامية، ويعد الاسلام المرتكز الاساس الذي قامت و نشأت عليها الامة الإندونيسية، لقد دخل الاسلام اليها في القرن الثاني عشر المبادئ على يد التجار القادمين من الجزيرة العربية واليمن والذين استوطنوا في مدينة آتشيه بسومطرة، ومن ثم دخل اليها الاستعمار البرتغالي في العام ١٥٠٩ ومن ثم الاسبان و الهولنديون والانكليز، وكان الهولنديون قد استعمروا إندونيسيا منذ العام ١٧٩٩ الى العام ١٩٤٢، عندما قامت اليابان بإحتلال الارخبيل الاندونيسي

واستمر بقاؤها الى العام ١٩٤٥، عندما اعلن الزعيم التاريخي "سوكارنو" استقلال اندونيسيا فما كان من هولندا الا ان اعترفت بالاستقلال في العام ١٩٤٩، وتم اقرار الدستور في العام ١٩٥٠ واتبعت إندونيسيا نظام الحكم الجمهوري وان السلطة بيد الأمة ويمارسها مجلس الشعب الاستشاري، وتعد إندونيسيا دولة ديمقراطية تقوم على اساس مبدأ " البانتشاسيلا " و تعني مجموعة المبادئ التي يسير عليها الاندونيسيين في الحياة وعدت جزءاً اساسياً من الدستور ووضعت في مقدمته، لقد مر النظام السياسي في إندونيسيا بتطورات عديدة وعوامل اسهمت في بناءه بالرغم من التحديات التي واجهته باختلاف النظم السياسية التي تعاقبت على حكم إندونيسيا.

اهمية البحث:

تنطلق اهمية البحث من دراسة لطبيعة النظام السياسي الاندونيسي اذ عانت إندونيسيا بعد الاستقلال من ضعف المؤسسات النيابية وسيطرة الجيش على مقدرات الحكم وموارد الدولية منذ العام ١٩٦٥ الى العام ١٩٩٨ وهذا ما يسلط البحث عليه ومن حيث دراسة بداية التحول الديمقراطي ومقارنته بالحقبتين اي الدكتاتورية والديمقراطية، فمنذ العام ٢٠٠٦ حصلت إندونيسيا على معيار فريدم هاوس الخاص بالحقوق السياسية وهذا ما سيتم تناوله والعوامل التي ادت الى احراز إندونيسيا ذلك في مؤشر الديمقراطية واثره في تطور نظامها السياسي ونظامها الانتخابي .

إشكالية البحث:

انطلق البحث من عدة تساؤلات ما هي العوامل التي ادت الى تحسين الاداء الديمقراطي للنظام السياسي الاندونيسي بعد الرئيس سوهارتو؟

هل كان لتحسين المؤشر الاقتصادي دور في تحسين العلاقة بين الشعب والماسكين بزمام السلطة ودعم النظام السياسي؟

فرضية البحث:

ان اجراء الانتخابات الحرة النزيهة التي شهدتها إندونيسيا بعد رحيل النظام الدكتاتوري لسوهارتو اثراً في استقرار النظام السياسي الاندونيسي، خاصة فيما يتعلق بارتفاع

مستوى الدعم الشعبي للديمقراطية، اذ ان الديمقراطية مثلت افضل شكل للحكم بشكل إيجابي مترافقة مع وجود مديات ملحوظة من الرضا الشعبي عن الاداء الديمقراطي كما ان ديمقراطية الطبقة السياسية وايمانها بآليات العمل الديمقراطي هي التي قادت ايضاً الى هذا التغيير المهم بالنظام السياسي بعد الاطاحة بالنظام الديكتاتوري.

منهجية البحث:

يتناول البحث دراسة النظام السياسي الاندونيسي والمقارنة بين حقبتي الدكتاتورية والديمقراطية التي عاشتها إندونيسيا وأفضل المناهج العلمية لدراسة الموضوع، منهج التحليل النظمي ومنهج التحليل المقارن وذلك لدراسة نقاط القوة والضعف في النظام السياسي مع اجراء مقارنة تحليلية عن النظام السياسي في حقبة الدكتاتورية وحقبة الديمقراطية الحالية.

هيكلية البحث:

يتناول البحث الدراسة في ثلاثة مباحث رئيسة مع مقدمة وخاتمة

المبحث الاول: يتناول: نظرة عامة عن إندونيسيا.

المبحث الثاني: النظام السياسي الاندونيسي والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الثالث: التحول نحو الديمقراطية ومستقبل النظام السياسي الاندونيسي

الخاتمة:

المبحث الاول: نظرة عامة عن اندونيسيا

تعد إندونيسيا أكبر ارخبيل في العالم، تتكون من أكثر من ١٧ ألف جزيرة، من بينها ٦الاف جزيرة مأهولة بالسكان وتبلغ مساحتها حوالي ١,٩٠٤,٤٤٣ تقريباً منها ١,٩مليون كم٢ مساحة يابسة و٧,٩كم٢ مساحة بحرية وهو ما يعادل ٨١% من المساحة الكلية لإندونيسيا، وأكبر جزرها هي كاليمنتان وسومطرة وايريان الغربية وجاوه وما دورا وسولا ويسي، وفي نطاقها الجغرافي تنتمي الى منطقة جنوب شرقي آسيا، ويحدها المحيط الهندي في الغرب والجنوب والمحيط الهادي شرقاً وبحر الصين شمالاً (سليم وسليم ١٠٥، ٢٠٠٣).

عاصمتها جاكارتا، ويبلغ عدد سكانها اليوم طبقاً لإحصاءات تقرير التنمية البشرية ما يتجاوز ٢٧٣,٥٢ مليون نسمة (الهرم السكاني نت ٢٠١٩).

وينتمي معظم سكان اندونيسيا الى العرق المالينازي وينقسمون على ٣٠٠ مجموعة عرقية تقريباً ويتحدثون حوالي ٥٨٣ لغة ولهجة محلية، وتعد اللغة الإندونيسية اللغة القومية للسكان جميعهم، وينتمي معظم السكان تقريباً الى الديانة الإسلامية وتتجاوز نسبتهم ٩٠% من مجموعة السكان، اما النسبة المتبقية فتتوزع على الهندوسيين والبوذيين والمسيحيين وهناك أيضاً المعتقدات الارواحية (سليم وسليم ٢٠٠٣، ٢٠٥).

والدستور الاندونيسي اقر بالحرية الدينية وتعترف الدولة الإندونيسية بستة اديان هي:

١-الاسلام٢-البروتستانتية٣-الكاثوليكية٤-الهندوسية٥-البوذية٦-الكونفوشيوسية،

وكانت البوذية والهندوسية قد وصلت إندونيسيا من الهند وجاءت الكونفوشيوسية من الصين في وقت مبكر من القرن الثاني الميلادي، ولكن يبقى الاسلام أكثر الديانات ممارسة على نطاق واسع في إندونيسيا، ففي القرن الرابع عشر الميلادي، عمل التجار والسلاطين من المسلمين بتربية اولادهم على تعلم القران الكريم وحثهم على السفر بين المدن والولايات للتعلم مما اوجد منظومة اسلامية اجتماعية قوية (آراء دينية ٢٠١٨).

اما عن تاريخها الاستعماري فقد احتلتها دولاً عديدة مثل البرتغال والاسبان و الهولنديون و الانكليز، واليابانيون، ولكن استمر الاستعمار الهولندي لقرون عديدة ابتداء من القرن السادس عشر الى عام١٩٤٩، واتسمت السياسة الهولندية كنظيرتها السابقات من استعمال سياسة التدمير والانتقامات وادى اشتداد قوة الاسلام الى ازدياد عظيم في شدة المقاومة من الاهالي للعدوان الهولندي على الجزر الإندونيسية مما ادى الى نشوب حرب بجزر ملقا وخاصة في النصف الثاني من القرن السابع عشر(هريدي ٢٠١٠، ٢٠٠).

ولم يبادر الهولنديون الى ايلاء اهتمام بتعليم الاندونيسيين وكان ذلك فرصة انتهزها المسلمين لتقوية مركزهم اذا اصبح تعليم احتكاراً فعلياً لرجال الدين المسلمين وكانت

المساجد قد اضحت المراكز الطبيعية التي تدرس العلوم الإسلامية والتي تؤثر في الجماهير بشكل عميق (هريدي ٢٠١٠، ٢٠٠-٢٠١).

وكانت اليابان قد احتلت إندونيسيا في العام ١٩٤٢في اثناء الحرب العالمية الثانية ومنحت إندونيسيا استقلالاً ذاتياً اسمياً فقط، وبعد هزيمة اليابان في الحرب اعلن «سوكارنو» الزعيم الوطني الاندونيسي استقلال اندونيسيا عن هولندا في ١٧ /آب ١٩٤٥،لكن قوات الحلفاء وعلى رأسها بريطانيا حاربت الحركات الوطنية الإندونيسية حتى وصلت القوات الهولندية من جديد، وفي ١٧ كانون الاول ١٩٤٩ وتنازلت هولندا عن سيادتها على البلاد، وفي العام ١٩٥٠ تم اعلان الجمهورية الإندونيسية برئاسة احمد سوكارنو، اذ اتفق الاندونيسيين على انهم لا يقبلون غير الاستقلال الحقيقي ويرفضون انصاف الحلول وكان الهولنديون لا يصدقون ان حركة الاستقلال حقيقة (الجابري،٢٠٠٤ ،٨٢). سارت إندونيسيا منذ الاستقلال الى يومنا هذا على عهد وميثاق البانتشاسيلا وهي تقوم على المبادئ الخمسة (العبودي ١٩٩٩، ٦٢-٦٣).

اولاً: مبدأ الربانية المفردة: بمعنى توحيد الالوهية وتوحيد الربوبية، وتوحيد الاسماء والصفات، والاسلام لا يعترف باله غير الله، ومن يعتقد او يعرف ان هناك الهاً غير الله فقد أشرك.

ثانياً: مبدأ الإنسانية العادلة المهذبة: الاسلام لا يميز بين الغني والفقير او بين الشريف والوضيع، فالكل سواء والميزة الوحيدة هي الايمان والتقوى، والاسلام ينظم العلاقة بين الانسان وأخيه الانسان، وبين الانسان وخالقه، اذن مبدأ الإنسانية العادلة المهذبة.

ثالثاً: وحدة إندونيسيا: وهذا يتفق أيضاً مع الاسلام، فالقران ينص في قوله تعالى: (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا) اي انه تعالى جعل بني البشر شعوباً واجناساً للتعارف فيما بينهم، وهكذا يجب على اندونيسيا حكومة وشعباً ان يتجانس وانت تتعارف اعراقه وقومياته ورفض الانغلاق.

رابعاً: الشعبية الموجهة بالحكمة في الشورى النيابية: هذا المبدأ يعني الوفاق والوئام انطلاقاً من قوله تعالى في القران الكريم: (وامرهم شورى بينهم» اي انهم يتشاورون في كل شيء يحتاج الى اتفاق الآراء، اذن مبدأ الشورى).

خامساً: العدالة الاجتماعية لكل المواطنين في اندونيسيا:

تعد فريضة الزكاة من اركان الاسلام الخمسة وهذه الفريضة تؤدي الى تقوية العلاقة بين الغني والفقير ولها أثر بالغ في تقليص الفارق الطبقي بين الطبقتين.

ومن الملاحظ ان حالة التلاؤم والتوافق في المجتمع الاندونيسي ما هي الا انعكاس في لتطبيق المبادئ الخمسة التي رسخت هوية الدولة الإندونيسية بعد الاستقلال، وهذه المبادئ بمجملها عكست وجهة الدولة ومسار عمل نظامها السياسي، الا ان الحركات الإسلامية والتيارات التابعة لها ارتأت ان هذه المبادئ ما هي الا تكريس للعلمانية وهذه المبادئ من وجهة نظر الاسلاميين المتشددين شكلت وتشكل تحدياً واضحاً امام الوجود الاسلامي خاصة في ظل دولة يغلب على عدد سكانها الانتماء الى الاسلام، كما فسرت الجماعات الإسلامية حذف تطبيق الدين الاسلامي في البلاد بمثابة اعلان صريح من الدولة بعدم الموافقة على مبدأ الثيوقراطية في الحكم (صلاح ٢٠١٨، ٣).

وكان الرئيس (احمد سوكارنو) قد أنشأ وزارة الشؤون الدينية لتكون بمثابة المرجع المعترف به من الدولة تجاه المسائل الدينية ورفع راية هذه المبادئ فوق كل المؤسسات حتى الدينية، فقد كانت المواجهة صعبة بين الجماعات الاسلامية والجيش لان ذلك يدخل دولة كبيرة مترامية الاطراف كإندونيسيا في صراعات عنيفة لا تحمد عقباها (صلاح ٢٠١٨، ٥). ولم يظهر الدور الذي يؤديه الجيش الاندونيسي في الشؤون السياسية في جاكارتا بمثل الحجم الذي نعرفه الا منذ احداث ٣٠ ايلول ١٩٦٥، عندما وضع الجنرالات الموالون رسمياً حداً لعصيان بعض الضباط، اثر المحاولة الانقلابية التي قام بها الكولونيل (اونتونغ) وبدأوا حملة واسعة ضد الشيوعيين والتي انتهت بأكبر المجازر، وفي السابع من اذار ١٩٦٦وضع الرئيس "سوكارنو" كل السلطات بيد

الجنرال "سوهارتو" والذي اصبح رئيساً بالوكالة ثم رئيساً لإندونيسيا، في الوقت الذي كان يتولى فيه الجيش مهام الشؤون الأساسية في الدولة سواء على الصعيد المركزي ام في المناطق و حتى ادنى مستويات الإدارة ، وبالرغم من ذلك وصف سوكارنو بأنه عمل على توحيد الامة الاندونيسية وهزم المستعمرين الهولنديين والشيوعيين وحافظ على إندونيسيا واصبحت بفضله دولة موحدة (دكورنوا ١٩٧١، ٢١٢). وابتداء من العام ١٩٦٨، بدأ النظام السياسي الاندونيسي تحت حكم الرئيس "سوهارتو" يأخذ خطوات متسارعة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، ومع قيام حكومة "سوهارتو" عمل على الانفتاح على العالم الخارجي وخاصة بعد دعمه من الولايات المتحدة الأمريكية والذي كان بدوره قد ساندها في القضاء على الحركة الشيوعية في اندونيسيا وتمكن بسرعة من تأسيس علاقات ودية مع العديد من المنظمات الدولية مثل الامم المتحدة والمصرف الدولي وصندوق النقد الدولي (طايع ١٩٩٧، ٢٦٣و٢٦٥). وفي ظل هذا الاجواء عملت الحكومة الإندونيسية بزعامة "سوهارتو" على وضع مجموعة من السياسات والاجراءات لتهيئة المناخ الذي يتناسب وتحقيق اقتصاد متقدم وتضمن اتباع اسلوب جديد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يختلف عن نمط التنمية الاشتراكي الذي كان متبعاً من قبل، وكان التحول بزاوية ١٨٠ درجة في توجهات النظام الاقتصادي والسياسي عُد حجر الاساس لسياسات التنمية في عهد "سوهارتو" فمن النمط الاشتراكي للتنمية جاء تحول الى النمط الرأسمالي وقوامهُ الاخذ باليات السوق والاقتصاد الحر (طايع ١٩٩٧، ٢٦٥).

ولكن بالرغم ان ما حققه الاقتصاد الاندونيسي الا انه رافق ذلك استعمال سوهارتو سياسة تضييق الحريات عبر نظامه الدكتاتوري النافذ، اذ تفاعلات العديد من الاوضاع والضغوط الخارجية والداخلية التي كان من الممكن ان تدفع بحركة المجتمع المدني او تحد من نشاطها ودورها في التنمية المجتمعية، فعلى الصعيد الخارجي شهدت إندونيسيا منذ العام ١٩٩٧ الكثير من التدخلات الخارجية المدفوعة بأطماع غربية في هذا البلد

الغني، وكذلك من الرغبة في ادخال إصلاحات سياسية واقتصادية من تحقيق التنمية الشاملة ولتصبح إنموذجاً للدول الإسلامية والعربية المتخوفة من السياسات الغربية للإصلاح السياسي والاقتصادي التي نشأت من عدة اسباب (هلال ٢٠١٠، ٢٤١).

١–وجود نوع من التشتت الجغرافي والعرقي والثقافي والديني.

٢– تزايد موجات النزاعات الانفصالية آنذاك

٣–تنامي الجدل على الحد من سلطات الأجهزة المركزية وتطبيق الفيدرالية

٤–استمرار الازمات الاقتصادية

٥–تزايد معدلات تفشي الفساد

٦– اتساع الفجوة الاقتصادية بين المركز والاقاليم والاغنياء والفقراء والفئات الاجتماعية.

٧–تدني معدلات انجاز وتنفيذ خطط التنمية

٨–تزايد مؤشرات عدم العدالة الاجتماعية

وتفاقمت المشكلة في إندونيسيا منذ حدوث الأزمة المالية والاقتصادية عام ١٩٩٧، والتي ادت الى انهيار المكتسبات الاقتصادية التي حققتها إندونيسيا لتزايد ازمتها السياسية حين انهار سعر الروبية الإندونيسية منذ منتصف العام ١٩٩٨ في الاسواق العالمية و تراجع النمو الاقتصادي الى الصفر، واضطرت الحكومة الإندونيسية بسبب الازمة المالية الى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض قيمته ٤٣ بليون دولار، وهي ازمة وصفها رئيس الوزراء الماليزي "مهاتير محمد" بأنها جاءت نتيجة التدخلات الأجنبية وبخاصة الأمريكية (هلال ٢٠١٥، ٢٤٤).

ونتيجة الى تفاقم الوضع الاقتصادي وتزايد الضغوط الشعبية على الرئيس سوهارتو وفشله في التعامل مع الازمة الاقتصادية وبعد اعلان ١٤ وزيراً من مجلس الوزراء كلهم وزراء المجموعة الاقتصادية عن استقالتهم ورفضهم الاستمرار في عملهم، مما اضطره في ١٨ آيار ١٩٩٨ الى اعلان استقالته من منصبه وخلفه في تولى المنصب نائبه

"بحر الدين يوسف حبيبي" والذي شغل منصب نائب سوهارتو لمدة اربعة أشهر، واتخذ قرارات اقتصادية اهمها (هلال ٢٠١٠، ٢٤٥).

١-قطع جميع الروابط بين مسؤولي الأجهزة والادارات الحكومية والشركات الخاصة واصحابها.

٢-تصفية الوجود الاقتصادي لجميع ابناء واقارب الرئيس "سوهارتو" في اجهزة وهيئات الدولة والشركات المملوكة لها.

٣-تأييد قرار وزير دفاعه في عزل ابن الرئيس السابق من رئاسة قوات الاحتياط بالجيش خاصة بعد توصل تحقيق عسكري الى مسؤوليته عن بعض عمليات الفساد المالي داخل المؤسسة العسكرية.

٤-اعلانه الافراج عن جميع المعارضين السياسيين الذين اعتقلهم النظام السابق.

٥-اعلانه اجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في اوائل عام ١٩٩٩ بعد اجرائه تعديلات جوهرية على قانون الانتخابات، مما ساهم في بزوغ احزاب سياسية جديدة على الساحة السياسية.

في ضوء الطرح السابق اطلعنا على نظرة سريعة على إندونيسيا منذ استقلالها عن الاستعمار الهولندي في العام ١٩٤٩ الى ١٨ آيار ١٩٩٨ تاريخ استقالة سوهارتو والتي شهدت أطول حقبة ديكتاتورية عاشتها اندونيسيا تحت حكم الجنرالات العسكرية، وكانت هذه الحقبة الطويلة من حكم سوهارتو مؤشر واضح على تعطيل الديمقراطية، وغياب العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات مع بروز حركات انفصالية بعد انهيار حقبة حكمه نتيجة الضغوط التي عاشتها تلك المناطق والولايات المطالبة بالانفصال.

المبحث الثاني: النظام السياسي الاندونيسي والعوامل المؤثرة فيه

ان اي نظام سياسي في اي دولة من دول العالم لابد ان يكون له دستور ينظم القوانين السياسية والدستورية والتي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وفق عقد يرضى عليه الشعب، ومن أبرز العوامل المؤثرة في النظام السياسي الاندونيسي:

اولاً: الدستور وتعديلاته

يعد الدستور من ابرز العوامل المؤثرة في سير عمل النظام السياسي اذ بدونه لا تستطيع الدولة لقد اعتمدت اندونيسيا عقب استقلالها على دستور العام ١٩٤٥ ،فقد عرض هذا الدستور رؤية الدول المستقلة حديثاً، والاهداف المنبثقة عن اعلان الاستقلال ولقد شكل دستور العام ١٩٤٥ القانون الاساس الذي نظم شؤون الدولة ووفر المرتكز الذي استندت اليه التشريعات واللوائح في اندونيسيا، لقد نص الدستور على ان إندونيسيا جمهورية موحدة ذات نظام رئاسي، ونص على تقسيم السلطة بين الفروع الثلاثة للحكومة والتزامات الدولة ومسؤولياتها، وبعد استقالته الرئيس "سوهارتو" في العام ١٩٩٨ ادخلت اربعة تعديلات على دستور اندونيسيا لعام ١٩٤٥ مما ادرجت ضمن عوامل التطور على دستور اندونيسيا من اجل تعزيز الدولة والهياكل الحكومية بشكل اكبر، وسعت هذه التعديلات الى دفع عجلة التقدم في مسائل السيادة و حماية حقوق الانسان والفصل بين السلطات والرعاية الاجتماعية وسيادة القانون والديمقراطية (اسماعيل ٢٠١٥، ٢٥-٢٦).

أبرز هذه التعديلات التي طالت الدستور الاندونيسي هي (اسماعيل ٢٠١٥، ٢٦).

١-استهدف التعديل الاول الذي صدر في ١٩ تشرين الاول في ١٩٩٩ الى تكريس فصل واضح بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

٢- اما التعديل الثاني فقد نظم سلطة الحكومات الإقليمية ومجلس النواب، وتضمن إشارة محددة الى حقوق الانسان والدفاع والامن الوطنيين.

٣-التعديل الثالث سعى الى معالجة مسألة سيادة الدولة وسلطة المجلس الاستشاري الشعبي ومجلس مراجعة الحسابات والسلطة القضائية، ونص ايضاً على القواعد والاجراءات المتعلقة بالانتخابات وعزل الرئيس وتشكيل مجلس الممثلين الاقليميين، كما نص التعديل الثالث على اجراء انتخابات مباشرة لمنصب كل من الرئيس ونائب الرئيس واعضاء مجلس النواب ومجلس الممثلين الاقليميين.

٤- التعديل الرابع والذي صدر في ١٠ آب ٢٠٠٢ وكان قد عالج نظام الحكم وآلية الانتخابات واعلان الحرب واتفاقات السلام، والمسائل المتعلقة بالعملة والمصرف المركزي والاقتصاد والتعليم والثقافة والرعاية الاجتماعية والتعديلات الدستورية .

ثانياً: المؤسسات الحكومية

من أبرز المؤسسات الحكومية في النظام السياسي الاندونيسي:

١. **مجلس شورى الشعب:** وهو الممثل لسيادة الشعب، ويقوم مجلس شورى الشعب بوضع الدستور والخطوط العامة لسياسة الدولة والحكومة، كما ينتخب رئيس الجمهورية ونائبه، ولذا فأن رئيس الجمهورية مسؤول امام المجلس ويتكون المجلس من ١٠٠٠ عضو من بينهم اعضاء مجلس النواب الخمسمائة، ويجتمع المجلس مرة على الاقل كل خمس سنوات (طايع ١٩٩٧، ٢٧٦).

٢.**البرلمان مجلس النواب:** يضطلع مجلس النواب مسؤولية اصدار التشريعات واتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية الوطنية والاشراف العام، و يتولى مجلس النواب بموافقة رئيس الجمهورية سلطة صياغة القوانين وسنها في آن واحد، ومناقشة إقرار اللوائح الحكومية التي تحل محل القانون، وتلقي مناقشة القوانين التي يقترحها مجلس النواب، فيما يتعلق بالاستقلال الذاتي للأقاليم والاشراف على العلاقات بين الحكومات المركزية والإقليمية والمحلية، ويحظى بسلطة مراقبة ادارة الموارد الطبيعية والموارد الاقتصادية الاخرى والبت في الميزانية الى جانب الرئيس ومراقبة تنفيذ القوانين وميزانية الدولة وسياسات الحكومة، و يطلب الى مجلس النواب خلال ادائه لمهامه و التشاور والتنسيق

مع اجهزة الدولة الاخرى وتلبية تطلعات افراد المجتمع وتقديم المشورة لموظفي الدولة والهيئات القانونية (اسماعيل ٢٠١٥، ٢٧-٢٨).

٣. **رئيس الجمهورية:** هو اعلى سلطة تنفيذية في الدولة، ويرأس الحكومة الى جانب رئاسته للدولة، ويشغل منصبه لمدة خمس سنوات ويجوز إعادة انتخابه مره اخرى، كما يحمل تفويضاً كاملاً من مجلس شورى الشعب، ومن ثم يجب عليه تنفيذ السياسة التي تتفق مع الخطوط الرئيسة لسياسة الدولة (شبلي ٢٠٠٤، ٣٣).

كما ان رئيس الجمهورية هو المسؤول عن الوحدة الوطنية وسلامة الوطن فضلاً عن ممارسة مؤسسات الدولة لدورها الدستوري، وله حق اصدار القوانين والاعتراض عليها، كما انه الرئيس الاعلى للسلطة التنفيذية، ورئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة او يمارس الرئيس سلطاته تحت اشراف مجلس شورى الشعب، وهذا يعني ان الرئيس وحكومته لا يخضعان لأشراف مجلس نواب الشعب الامر الذي يشير الى اتساع دور الرئيس بما يقترب من درجة الهيمنة على النظام (طايع ١٩٩٧، ٢٧٦).

٤. **السلطة القضائية:** تعد المحكمة العليا اعلى سلطة قضائية في اندونيسيا وهي المسؤولة عن البت في قضايا النقض ومراجعة اللوائح الصادرة بموجب قانون يتعارض مع قانون اخر، وتضطلع كذلك بمهام اخرى ينص القانون عليها، وهناك في الوقت الحالي ٤٩ قاضياً يختارهم الرئيس بموافقة من مجلس النواب وتشكل النساء اربعة منهم، كما تحظى المحكمة الدستورية بخمس سلطات هي:(اسماعيل ٢٠١٥، ٣١-٣٢).

١-استعراض ما إذا كانت قوانين تتماشى ام لا مع دستور العام ١٩٤٥.

٢- فض المنازعات بشأن اختصاص مؤسسات الدولة التي يحدد الدستور سلطاتها.

٣-حل الاحزاب السياسية.

٤- الفصل في المنازعات المتعلقة بنتيجة الانتخابات.

٥- البت في الآراء التشريعية المتعلقة باتهام الرئيس او نائب الرئيس بخرق القوانين، مثل الخيانة والفساد والرشوة والجرائم الخطيرة الاخرى او الافعال غير اللائقة، وتتألف المحكمة الدستورية من٩ قضاة دستوريين ينصبهم الرئيس، وتعيين المحكمة العليا ثلاثة قضاة منهم، ويعين مجلس النواب ثلاثة قضاة ويعين رئيس الجمهورية ثلاثة اخرين وهناك في الوقت الحاضر قاضية دستورية من النساء، ويعد من التغييرات الجديدة في ممارسة الوظيفة القضائية.

وبرغم ذلك فإن السلطة القضائية في اندونيسيا تواجه بنفوذ مؤسسي اعلى من السلطة التنفيذية وذلك بحكم السلطات الدستورية الممنوحة لرئيس الجمهورية في المادتين ١٣ و١٤ المتعلقتين بأحقية رئيس الجمهورية في استصدار العفو والغاء احكام الإدانة وتخفيض العقوبة وابطالها ورد المكانة واعلان حاله الطوارئ (طايع ١٩٩٧، ٢٧٧).

ومن اهداف السلطة القضائية في إندونيسيا هو ضمان وجود نظام قضائي حر ونزيه في إندونيسيا، ومواصلة تعزيز العدالة وسيادة القانون وفقاً للدستور وهناك لجنة قضائية في إندونيسيا تضطلع بمهمتين اساسيتين: (اسماعيل ٢٠١٥، ٣٢).

١-اختيار وتسجيل الترشيحات لمنصب قضاة المحكمة العليا واقتراح المرشحين على مجلس النواب.

٢- تقييم الاجراءات التي يتخذها القضاة ويمكن عد اللجنة القضائية هيئة تتولى الاشراف على رجال القضاء والقضاة في النظام القضائي الاندونيسي.

واستناداً الى احكام القانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠٤ (المادة٧) والمتعلق بصياغة القوانين واللوائح يكون التسلسل الهرمي القانوني في اندونيسيا على النحو الاتي (إسماعيل ٢٠١٥، ٣٣- ٣٥):

١-دستور عام ١٩٤٥

٢-القانون، اللوائح الحكومية التي تحل محل القانون.

٣- اللوائح الحكومية.

٤-اللوائح الرئاسية.

٥-اللوائح المحلية.

وتمثل اللائحة الرئاسية تشريعاً يضعه الرئيس وفقاً للتكليف الذي يحدده قانون معين او لتنفيذ احدى اللوائح الحكومية، وتغطي اللوائح المحلية القواعد السارية في المجتمعات المحلية للمقاطعات والمناطق الفرعية والقرى، ويسن مجلس النواب الاقليمي اللوائح المحلية بالموافقة المتبادلة بين المجلس ورئيس الحكومة الإقليمية.

٥.هيئة الرقابة المالية: لقد نص الدستور الاندونيسي لعام ١٩٤٥ في المادة ٢٣ على قيام هيئة رقابة مالية لفحص الحسابات المالية العامة وتقديم نتائج هذا الفحص الى المجلس النيابي بوصفه المؤسسة التي تنفق بها الحكومة الإندونيسية وفقاً لقانون الميزانية ويتم تقديم هذا التقرير من طريق رئيس الجمهورية في خطابه السنوي الذي يلقيه امام المجلس النيابي في السادس عشر من آب من كل عام (شلبي٢٠٠٤، ٣٥-٣٦).

٦.مجلس الممثلين الاقليميين: يحظي هذا المجلس بسلطة تقديم مشاريع قوانين تتعلق بالاستقلال الذاتي للأقاليم، وعلاقات الحكومة المركزية و الحكومات الإقليمية بمجلس النواب، و يمكن ان تعالج هذه القوانين اموراً من بينها انشاء الاقاليم وتوسيع نطاقها ودمجها وادارة الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد الاقتصادية، ومسائل اخرى تتعلق بالتوازن المالي بين المركز والاقليم، ويجوز لمجلس الممثلين الاقليميين المشاركة في اية مناقشات بشأن المداولات المتعلقة في الاستقلال الذاتي للأقاليم، والاشراف على تنفيذ القوانين المتعلقة بالاستقلال الذاتي للأقاليم ويضم مجلس الممثلين الاقليميين ١٣٢ عضواً ينتخبون مباشرة من طريق انتخابات عامة، ويمثل٤ اعضاء كل مقاطعة من المقاطعات الثلاث والثلاثين بغض النظر عن حجم سكانها، وهناك في الوقت الحاضر ٦٠ إمرأة اي نسبة ٢٢,٧٪ من اجمالي اعضاء مجلس الممثلين الاقليميين وهي من مزايا النظام السياسي الاندونيسي بعد سوهارتو (اسماعيل٢٠١٥، ٢٩).

ثالثاً: المؤسسات غير الرسمية في إندونيسيا وتقسم على:

اولاً: الاحزاب السياسية

ثانياً: المجتمع المدني

ثالثاً: وسائل الاعلام والاتصال

اولاً: الاحزاب السياسية: تتمتع إندونيسيا بعدد كبير من الاحزاب السياسية، ونشأت هذه الاحزاب وخاصة الاسلامية في وقت مبكر وارتبطت بالحركات الاستقلالية الساعية الى التخلص من الاستعمار الهولندي وانهاء وجوده، ويدور عمل الاحزاب عموماً في اطار مرتكزيين عقائديين.

أ-عقائدي ديني: ويضم عدد كبير من الاحزاب التي تأخذ من الدين اساساً لها، فهناك ١٢ حزباً إسلامياً وحزبان مسيحيان غير ان كل هذه الاحزاب تجمع على إندونيسيا لن تتحول الى دولة دينية في ظل نجاح اي منها في تولي الحكم، ويأتي في مقدمة هذه الاحزاب "حزب التنمية الاسلامي المتحد" و"حزب العدالة" و*الحزب الكاثوليكي" و"الحزب البروتستانتي".

ب-علماني: يأخذ من فلسفة البانتشاسيلا عقيدة اساسية له، وهي أيديولوجية علمانية تنادي كما راينا سابقاً بوحدانية الاله والمساواة والعدل والاخاء، ويأتي على رأس هذه المجموعة "حزب النضال الديمقراطي" بزعامة "ميغاواتي" ومن بين الاحزاب التي يتولى قيادتها مسلمون، لكنها لا تلتزم الاسلام منهجاً في برنامجها الانتخابي، ويأتي حزب نهضة الشعب المنبثق عن جماعة نهضة العلماء البالغ عدد اعضائها ٣٠ مليون عضو وهي اكبر الجماعات الإسلامية في البلاد، الا ان زعيمها "عبد الرحمن واحد" يرفض ان يصف الحزب بالاسلامي، وكذلك عمل «امين رئيس» زعيم حزب التفويض القومي والزعيم الروحي لثاني اكبر الجماعات الإسلامية في البلاد وهي (الجماعة المحمدية) التي تضم نحو ٢٨ مليون عضو ويرفض كل من" واحد" و"رئيس"، ان يقوم نظام الحكم في بلده على اساس ديني اسلامي(الصباغ ٢٠١٩ ،٧-٨).

وهناك عدة احزاب في إندونيسيا تتميز بثقل شعبي وسياسي كبير منها:

اولاً: حزب غولكار: تأسس في ٢٠ اكتوبر ١٩٦٤ وظل يحكم إندونيسيا طيلة ثلاثة عقود من عهد الرئيس "سوهارتو" اذ هيمن على الحكومة المركزية والبرلمان ومثل مصالح الطبقة الحاكمة وموظفي الحكومة، وبعد سقوط نظام سوهارتو، قدم اعضاء هذا الحزب اعتذاراً للشعب عن الاخطاء التي ارتكبت في حقبة سوهارتو، واهم ما يؤمن به الحزب ان تطبيق الشريعة الإسلامية متعارض مع مفهوم وحدة الدولة لجمهورية إندونيسيا وانه ليس من المسموح ان يتمتع دين بامتياز أكثر من الاديان الاخرى (الصباغ ٢٠١٩، ١١).

ثانياً: الحزب الديمقراطي النضالي: تأسس الحزب في ١٠ يناير ١٩٧٦ بصفته ممثلاً للاتجاهات اليسارية العلمانية في البلاد، ولكن في العام ١٩٩٦ ونتيجة لضغوط الرئيس سوهارتو أعلن الاعضاء عن الانشقاق عن زعامة "ميغاواتي سوكارتو بوتري" وأعلنوا أنفسهم الممثلين الشرعيين للحزب في الساحة السياسية والبرلمان، وبسبب التأييد الشعبي اعادت "ميغاواتي" تشرين الاول ١٩٩٨ تشكيل حزبها الديمقراطي النضالي وضم الحزب نسبة من البروتستانت والكاثوليك والاقليات من أصل صيني.

ثالثاً: حزب اندونيسيا العظمى: يمثل أحد اهم الاحزاب العلمانية واسس عام ٢٠٠٨، وتقوم أيديولوجية على القومية الراديكالية والدفاع بشدة عن الدولة الموحدة ضد اي نزاعات انفصالية، وبالنسبة الى الرؤية الاقتصادية والقائمة على الموازنة بين مبادئ الحزب الداعمة للمصالح القومية الشعبية وبين دعم الاستثمار (الصباغ ٢٠١٩، ١٤-١٥).

رابعا: حزب التفويض القومي: تأسس في آب ١٩٩٨ ترأسه الدكتور «امين رئيس» وهو من اهم قيادات حركة الاصلاح والذي تزعم مظاهرات الطلبة ١٩٩٨، حتى تم اسقاط «سوهارتو»، وفتح ابواب حزبه لكل الاتجاهات والعقائد ولم يجعله حزباً اسلامياً بالرغم من وجود اغلبية كبيرة مسلمة داخله، ولم يجعله حزباً اسلامياً وكان يدعو الى منح الاقاليم مزيداً من الحرية واللامركزية في أطار دولة فيدرالية.

خامساً: حزب نهضة الشعب: تأسس في العام ١٩٩٨ وقد انشق هذا الحزب قبل سقوط رئيسه (عبد الرحمن وحيد) الى حزبين ترأسه الدكتور «علوي شهاب» وزير الخارجية السابق، وترأس الثاني (ماتوري عبد الجليل) وبالرغم ان هذا الحزب هو حزب إسلامي غير انه لم يأخذ بالإسلام برنامجاً او منهجاً وهو قائم على مذهب البانتشاسيلا (شلبي ٢٠٠٤، ٥٩).

وهناك احزاب اخرى مثل الحزب الاندونيسي وحزب صحوة مسلمي اندونيسيا وحزب نهضة المؤمنين المتحدين وحزب النجمة والهلال وحزب العدالة وحزب نهضة الامة والحزب المسيحي الاندونيسي والحزب الكاثوليكي الديمقراطي وغيرها (شلبي ٢٠٠٤، ٦١).

ثانياً: المجتمع المدني: تقوم البيئة السياسية والاقتصادية والتشريعية المحلية التي تعمل فيها هيئات ومنظمات المجتمع المدني بدور حيوي، اما في تنشيط و زيادة فعالية دور هذه المنظمات والهيئات في عملية التنمية الى جانب ادوار الدولة والقطاع الخاص، او في اجهاض وعرقلة هذه الدور من خلال وضع العراقيل والقيود القانونية والسياسية الكفيلة بكبت وتحجيم هذه المنظمات وقياداتها عن القيام بأدوارهم في خدمة المجتمع والمواطنين، وكانت علاقة الدولة الاندونيسية بمنظمات المجتمع المدني خلال منتصف السبعينيات في القرن العشرين وحتى الألفية الثالثة مرت بثلاثة مراحل هامة وفقاً لنظرة النظام السياسي في الدولة لدور منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية (هلال ٢٠١٠، ٢٦١). اهم هذه المراحل: (هلال ٢٠١٠ ،٢٦١– ٢٦٥).

اولاً: مرحله المواجهة: وهذه المرحلة من منتصف عقد السبعينيات الى العام ١٩٩٨ وهي تلك الحقبة التي شهدت حكم الرئيس "سوهارتو" واتسمت تلك المرحلة بالاصطدام المباشر للنظام السياسي مع كل ما كان يشكل بداية مجتمع مدني فتي وناشئ ،وسمح النظام فقط بإنشاء المنظمات والنقابات الموالية للنظام و تقوم بمهمة الحشد والتعبئة الجماهيرية لسياساته في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكان هذا النظام مصمماً لفرض رقابة صارمة على المجتمع المدني كما هو الحال في اي نظام

ديكتاتوري وكانت الدولة قد استخدمت آليات للسيطرة على المجتمع المدني منها منع وتطوير أيديولوجية دولة الاندماج الطائفي .

ثانياً: مرحلة المنافسة: بدأ النظام السياسي في اندونيسيا في أواسط التسعينيات بالاهتمام المتزايد بمؤسسات المجتمع المدني بفضل الضغوط الدولية والإقليمية من جانب والضغوط المحلية من جانب اخر ممثلة في مظاهرات الطلبة والعمال الرامية لأجراء اصلاح سياسي شامل يتبعه تعميق الممارسات الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين بما فيها حقهم في التنظيم والتجمع، ومن ثم عمدت الحكومة الإندونيسية الى خلق عدة جمعيات ترفع الاهداف نفسها وشعارات باقي مؤسسات المجتمع المدني الحرة، وهذه الجمعيات اصبحت انشطتها تغطي جهات و مناطق اندونيسيا كافه بل واصبحت غطاء للكثير من الأنشطة السياسية الرسمية، كما بدأت انشطتها تشمل المناطق المحرومة من المياه النظيفة والصرف الصحي والتعليم الاساسي والتعليم غير الرسمي وتنمية الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية، ومع نهاية التسعينيات تم انشاء العديد من المنظمات غير الحكومية التي تغطي انشطتها الدعوة لحقوق الانسان والديمقراطية في اندونيسيا.

ثالثاً: الاحتواء: بعد العام ٢٠٠٤ تطورت استراتيجية الدولة الإندونيسية تجاه المجتمع المدني بعد ان عجزت عن القضاء عليه او منافسته بشكل كبير، وبذلك اتجهت الى احتوائه وتوظيف مؤسساته وموقعها في المجتمع وهكذا بدأ الحديث عن اشراكه في اعداد البرامج الحكومية وتدبير ادارة المرافق وتوسيع حضوره ورموزه في الأنشطة الرسمية ووسائل الاعلام (هلال ٢٠١٠، ٢٦٥).

رابعاً: وسائل الاعلام: كفل الحصول على المعلومات بموجب المادة ٢٨ ومن الدستور ونص بموجب القانون رقم ٤٠ /١٩٩٠المتعلق بالصحافة، واعترفت اندونيسيا بأن حرية الصحافة تشكل حقاً اساسياً من حقوق الانسان المكرسة لمواطنيها ولا توجد في اندونيسيا، رقابة من اي نوع على وسائل الاعلام وشمل ذلك اعتراف الحكومة بحق

الاشخاص في الحصول على المعلومات، وقد تعزز هذا الوضع من خلال القانون رقم ١٤ / 2008 المتعلق بالطابع العام للأعلام والذي نص على انه لا يمكن للحكومة بأية حال من الاحوال ان تحول دون الوصول الى المعلومات، وتتمثل المعلومات المستثناة من هذا الحكم وفقاً للقانون الحالي فيما يلي (اسماعيل ٢٠١٥ ،٤٦- ٤٧).

١-المعلومات التي يمكن ان تضر بالدولة

٢-المعلومات المتعلقة بحماية المصالح التجارية من المنافسة التجارية غير المنصفة

٣-المعلومات المتعلقة بالحقوق الشخصية

٤- المعلومات المتعلقة بالطابع السري للمنصب

٥-طلب احدى المعلومات العامة غير المرصودة او المسجلة.

في ضوء الطرح السابق نرى ان ركائز النظام السياسي الاندونيسي قد وضعت بشكل مبكر من طريق وجود المؤسسات الرسمية التي تقود البلاد والمؤسسات غير الرسمية وتم عبر تاريخ طويل تطور لافت في النظام السياسي والتحول من نظام الحكم الديكتاتوري الى النظام الديمقراطي، وجاهدت الأنظمة السياسية على ان تبقى اندونيسيا دولة علمانية وابعاد الاسلام عن مفاصل الحكم لكي تبقى الدولة متماسكة في ظل وجود الاقليات المتعددة والتنوع العرقي والواقع الجغرافي الذي يفرض نفسه على السياسة الاندونيسية.

المبحث الثالث: التحول نحو الديمقراطية ومستقبل النظام السياسي الاندونيسي

لقد شهدت إندونيسيا مرحلة التحول الديمقراطي منذ العام ١٩٩٨ اذ وصلت ذروتها في العام ٢٠٠٤، وكان قد طرح باستفتاء للشعب الاندونيسي في العام ١٩٩٩ حول ما إذا كانت الديمقراطية هي أفضل نظام حكومي مقارنة بالنظم السياسية الاخرى، وقد وافق ٦٨% على الديمقراطية وظلت هذه السنة حتى عام ٢٠٠٤ لترتفع النسبة المؤيدة الى ٧٥% ومن ثم الى ٨٣% في العام ٢٠٠٧ ولينخفض قليلاً الى ٧٩ ٪ في العام ٢٠٠٨ (ليدل والمجني ٢٠١٦، ٧٨).

وشملت اليات التحول الديمقراطي في إندونيسيا

اولاً: مظاهر التحول الديمقراطي

لقد شهدت اندونيسيا مراحل تدريجية في تطبيق اليات العمل الديمقراطي طبقاً لطبيعة التحول المجتمعي الذي شهدته البلاد بعد عقود طويلة من الاستبداد والدكتاتورية والتي ضيقت بشكل واضح على الحريات وحقوق الانسان ومظاهر العمل الديمقراطي.

ويمكن ادراج أبرز المظاهر المناهضة للديمقراطية في اندونيسيا بالنقاط الاتية (عبدالحميد علي ٢٠٢٠، ٧ –٨).

١–النظام السياسي الاندونيسي تؤدي فيه العرقية دوراً ضئيلاً بالسياسة وذلك بسبب غياب الاحزاب العرقية والإقليمية، وفي وقت مبكر من عملية الانتقال السياسي اتخذ زعماء اندونيسيا قراراً تبعياً بمطالبة الاحزاب جميعها التي ترغب في خوض الانتخابات التشريعية بإثبات ان لها وجوداً واسعاً على الصعيد الوطني، وقد منعت هذه الخطوة فعلياً دون قيام الاحزاب السياسية المحلية او الإقليمية بإعادة الدور الذي تؤديه الهوية الاثنية في السياسة الرسمية الى حد كبير، وحتى على المستوى المحلي يطلب من المتنافسين على المقاعد في المجالس التشريعية المحلية ان يتنافسوا.

٢– ضعف التصويت على اساس عرقي وذلك بان الخلفية الاثنية ليس لها تأثير يذكر في اختيار الاحزاب، ولا تأثير لها على الاطلاق في الانتخابات الرئاسية، الا ان العرقية تحسب في التصويت على المستوى المحلي وخاصة رؤساء الحكومات الإقليمية ولكن حتى هنا نادراً ما تكون العوامل العرقية ورقة رابحة، ومن ثم فان معظم التحليلات العلمية لانتخابات رؤساء الحكومات المحلية لا تركز الا قليلاً على العرق و تشير الى عوامل اخرى مثل الاداء والبرامج والحملات الإعلامية في تفسير نجاح المرشحين، الا ان الاثنية تؤدي دوراً في التنافس على السلطة التنفيذية المحلية على النقيض في الانتخابات على المستوى الوطني، وذلك بعد ان اشارت استطلاعات الرأي ان الناخبين اقل احتمالات للتصويت لمرشحين من مجموعة اثنية اخرى بخاصة عندما تكون

مجموعتهم كبيرة و اذا كان هناك تاريخ من الصراع العرقي في الاقليم ويدرك سياسيون وطنيون من احزاب كالحزب الديمقراطي وحزب غولكار انه من الضروري اختيار مرشحين لمنصب الحكم المحلي من اعضاء مجموعة الأغلبية العرقية في المنطقة المعنية على الرغم من انهم كثيراً ما يندمون على هذه الضرورة بوصفها تدل على تضاؤل قوة القومية الاندونيسية.

٣- السياسة الديمقراطية الإندونيسية تميل الى تجزئة الهويات الاثنية بدلاً من توحيدها او تجميعها، ودخلت اندونيسيا تحولها الديمقراطي بتاريخ من قمع التنظيم السياسي العرقي والقليل من الاعتراف الرسمي بالعرق في النظام السياسي، ويبدو ان الصراعات العنيفة المتأثرة التي وقعت في وقت مبكر من التحول الديمقراطي انذرت بمجتمع على نحو متزايد على اسس عرقية ومع ذلك فأن التغييرات المؤسسية التي حدثت كجزء من التحول الديمقراطي تميل الى تجزئة العرق نتيجة لثلاثة تغيرات مؤسسة اللامركزية والعلاقات الإدارية والانتخابات (عبد الحميد علي ٢٠٢٠، ٨).

ثانياً: الانتخابات الدورية

لقد تغيرت تدريجياً ملامح العمل السياسي وقد تجلت ابرز مظاهر آليات العمل الديمقراطي في الانتخابات والنظام الانتخابي، وخاصة بانتخابات عام ٢٠٠٤ اذ انتخب الشعب الاندونيسي بصورة مباشرة اعضاء البرلمان والرئيس ونائب الرئيس وينتخب رؤساء الحكومات المحلية اي حكام المقاطعات و حكام المقاطعات الفرعية وعُمد البلديات بصورة مباشرة منذ عام ٢٠٠٥، وبالنسبة الى انتخابات عام ٢٠٠٩ فقد نظم القانون رقم ١٠/ ٢٠٠٨ انتخاب أعضاء مجلس النواب ومجلس الممثلين الاقليميين ومجلس النواب الاقليمي في حين نظم القانون رقم ٤٢/ ٢٠٠٨ انتخاب الرئيس ونائب الرئيس، وشارك ٣٨ حزباً من الاحزاب السياسية في انتخابات عام ٢٠٠٩،ولم تستطع سوى ٩ احزاب منها تجاوز العتبة الانتخابية التي تبلغ ٢,٥٪ وشغل مقاعد البرلمان (اسماعيل ٢٠١٥، ٤١).

وبلغت نسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات التشريعية حوالي٧٢,٥٦٪ وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية فقد عد المرشحون على اساس التمثيل النسبي من دوائر انتخابية تتضمن مرشحين متعددين طبقاً للأقاليم (اسماعيل ٢٠١٥، ٤١).

اما عن الانتخابات الرئاسية التي عقدت في اندونيسيا في ٩ تموز ٢٠١٤ فقد فاز فيها حاكم جاكرتا (جوكو ويدودو) بعد حصوله على ٥٣% من الاصوات، وكان مرشح عن الحزب الديمقراطي الاندونيسي، ومثل فوزه بالنسبة للشعب وللنظام السياسي الاندونيسي بأنه انعكاس لدعم الناخب الشعبي للزعماء الجدد او الانقياء اكثر من تفضيلهم للاسلوب القديم في السياسة وازدادت شعبية «جوكو» منذ انتخابه لمنصبه كحاكم لجاكارتا في العام ٢٠١٢، وعرف بموازنته بين الفكر العلماني والاسلامي وطالما أكد من انه غير معادٍ للإسلام كونه مسلماً بدليل دعمه من الجمعية المحمدية وهي اكبر جماعة إسلامية في إندونيسيا (المعرفة ٢٠١٤).

وبالنسبة للانتخابات الرئاسية والتشريعية الخامسة التي اجريت في ١٧ نيسان ٢٠١٩،اهم ما يميزها انها رسخت ديمقراطية النظام السياسي الاندونيسي والتي عرفت بديمومته العملية الانتخابية واحترام مواعيدها، وخاصة بعد رحيل النظام الدكتاتوري الى الرئيس «سوهارتو»، فاستمرار الانتخابات الإندونيسية العامة في مواعيدها بشكل صارم على مدى ٢٠ عاماً ، عد احد المؤشرات الأساسية على ترسخ الديمقراطية في النظام السياسي في بلد متعدد الاعراق، فضلاً عن عدم وجود احتجاجات يمكن ان تتخذ ذريعة للطعن في نزاهة هذه الانتخابات طول هذه الحقبة التي حدثت فيها عدة انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية، ومايميز تطور النظام السياسي الاندونيسي هو مدى متابعة التفاعلات بين الاحزاب والقوى السياسية ومشاركتها في اجهزة الدولة ومراقبتها ومحاسبتها للمسؤولين السياسيين وقيامها بتحالفات متنوعة قرباً من السلطة او مواجهة لها خلال هذه المدة مما يؤشر على مدى قوة وشعبية هذه الاحزاب والتنظيمات وتعمق الممارسات السياسية والديمقراطية (خلف ٢٠١٩).

وجاءت انتخابات الرئاسة لعام ٢٠١٩ لتوضح ان النظام الانتخابي في اندونيسيا مثل الانتخابات الامريكية ،يترشح كل من الرئيس ونائبه في بطاقة انتخابية واحدة، وقد سبق "لجوكو ويدودو" والجنرال المتقاعد "برابووسوبيانتو"في انهم تنافسا في انتخابات العام ٢٠١٤ وتفوق «جوكو» بفارق ضئيل في انتخابات عام 2019 الذي اختار «معروف امين» رئيس جماعة نهضة العلماء نائباً له، و ما يميز انتخابات عام ٢٠١٩ بأن التصنيف العلماني–الاسلامي لا ينعكس كثيراً في البرامج الانتخابية ولا في الخطاب الدعائي، اذ انه بمرور الوقت خفتت حدة الصراع الاسلامي–العلماني في إندونيسيا وهذا ما يؤشر على تطور النظام السياسي بعد سنوات قليلة من الانفتاح الديمقراطي و باتت الدولة الإندونيسية اكثر استيعاباً للتطلعات الإسلامية، كما تبنت الكثير من الاحزاب العلمانية القومية الخطاب الاسلامي في دعايتها السياسية مع احترامها للأحكام الدينية مما يؤشر على تطور فكر النظام السياسي الاندونيسي (خلف ٢٠١٩).

اما عن علاقة النظام السياسي الاندونيسي باختلاف الحكومات التي تعاقبت على حكم إندونيسيا فنرى ان هناك احترام كبير للشريعة الإسلامية لا سيما انها تقوم بمراعاة المصلحة العامة من حيث اتباع الاحكام ,الطرق الحكمية مما قصد به درء المفاسد وجلب المصالح وروعي فيها موافقة اصول الدين، و بالرجوع الى البانتشاسيلا فأن لشعب إندونيسيا جميعهم مبدأ قائم على وحدانية الرب ولذلك فان إصدار اي قانون لصالح عامة الشعب وهم مسلمون فهو شرعي و مطابق للشريعة الإسلامية و تكتسب الدولة الإندونيسية الصيغة الإسلامية في سياستها عموماً (لوبيس ٢٠١٠، ٤١٨–٤٢٠).

وتظهر السياسة الشرعية في الشؤون العامة للدولة بمعنى جميع مناحي الحياة دستورية و مالية واقتصادية وتشريعية وقضائية وتنفيذية وسواء أ كانت من شؤونها الداخلية ام علاقاتها الخارجية وفي إندونيسيا يضمن نظامها السياسي الرئاسي حدود العدل والشورى و المساواة، اذ يتولى الرئيس رئاسة الدولة والحكومة معاً تحت ظل الديمقراطية والعدالة والشورى والمساواة لكل مواطن اندونيسي، كما تؤكد اندونيسيا في سياستها

الخارجية على الحياد وفي الوقت نفسه تولي اهتماماً لدورها داخل منظمة الآسيان وخاصة الجوانب الاقتصادية، كما هي عضو اساس في منظمة المؤتمر الاسلامي، وتدعم النظام الفلسطيني وعمليه السلام في الشرق الاوسط ليس على اساس ديني وانما على اساس انساني في الدفاع عن الاستقلال والحل العادل للجميع (لوبيس ٢٠١٠، ٤١٨ – ٤٢٠).

ورغم سمعة الاسلام الجيدة في اندونيسيا الا ان هناك متغيرات حدثت خلال العقدين الماضيين تمثلت بظهور الاسلام الراديكالي والتي تمخص عنها ظهور احداث عنف في الارخبيل الاندونيسي تمثل بظهور احداث العنف طائفي بين الاسلام والمسيحيين مثل تلك التي وقعت في «امبون» ومالوكو الشمالية وبوزو في سولاويسي الوسطى ،اذ لقي اكثر من ثلاثة الاف شخص حتفهم، وعلى الرغم من تراجع مستويات هذه الاحداث خلال العقد الاخير، لكن توجد اثار بارزة انعكست على عمل النظام السياسي حيث تم الفصل بين المجموعات السكانية استناداً الى اسس دينية (ابو رمان ٢٠١٩ ،١٥٧ – ١٥٨).

ظهرت في إندونيسيا حالات العنف والعنف المضاد بين المسلمين والمسيحيين ،اي ضرب الكنائس مقابل ضرب الجوامع، اي ظهور شكل اخر من اشكال النزاع بين الاديان وبخاصة حول اماكن العبادة في اجزاء البلاد، وذلك لم يحصل ضد بناء الكنائس في معظم المناطق المسلمة بل ايضاً ضد انشاء الجوامع في المناطق المسيحية، وهناك فروق في اندونيسيا بين تقسيم الاسلاميين بين فئه متطرفة وفئة لا تؤمن بالعنف والتطرف ، وهذا ما يميز النظام السياسي الاندونيسي اذ ان كلا الفئتين تتشاركان اعتقاد ان الاسلام يتطلب من المسلمين ان يكونوا فاعلين سياسياً واجتماعياً الا انهما يختلفان في طريقة اداء هذا الالتزام الديني، فالاسلاميون الذين لا يؤمنون بالعنف فهم يدينون العنف لا سلمة المجتمع والسياسية، في مقابل الاسلاميون الراديكاليون الذين يرفضون استيعاب نظام الدولة ولا يقبلون المشاركة في مؤسساتها

السياسية، ويعملون على استخدام السبل العنيفة لاسلمة المجتمع والسياسة وهم ما يسمون بالجهاديين، وعلى الرغم من ان عددهم الان قليل الا انهم ما زالوا يشكلون تحدياً للنظام السياسي الاندونيسي وتطبيق الديمقراطية (ابو رمان ٢٠١٩، ١٥٨ –١٦١).

وتظهر المشكلة جلية في النظام السياسي الاندونيسي وكيفية التعامل مع الجهاديين، اذ بالرغم من الاختلافات الأيديولوجية بين السلفيين امثال "جعفر عمر طالب" والجهاديين السلفيين الذين يمثلهم" ابوبكر باعشير" والراديكاليين الذين يمثلهم "حزب التحرير في اندونيسيا" الا انهم يشتركون جميعاً في كرههم الشديد الديمقراطية، اذ يرون ان الديمقراطية تعتمد على القانون الوضعي وليس على مبادئ الشريعة الإسلامية (جونز ٢٠١٦، ٢٠١).

فحزب التحرير في اندونيسيا وهو من الاحزاب الضاغطة على النظام السياسي يدعو الى استعادة الخلافة الإسلامية في جميع انحاء العالم ويشير الى فشل الرأسمالية كنظام وخاصة في عجزه عن حماية الفقراء ويرون ان العدالة الاجتماعية سوف تكون أفضل في ظل تطبيق الشريعة الإسلامية، ولا يشكل «باعشير» التهديد الاكبر للديمقراطية والنظام في اندونيسيا مقارنه مع حزب التحرير في اندونيسيا لانه اتقن فن ممارسه الضغط السياسي على النظام السياسي (جونز ٢٠١٦، ٢٠٦ و٢٠٩).

وتعمل الحكومة الإندونيسية عبر وجود نظام سياسي معتدل على استقطاب جمعيتان اسلاميتان تمتازان بالاعتدال منها «نهضة العلماء» والتي يتجاوز عدد اعضائها ٤٠ مليون والجمعية المحمدية والتي يتجاوز عدد اعضائها ٣٠ مليون فكلاهما يرفضان إقامة دولة اسلامية متشددة بل يريان الانسب وجود الدولة الإندونيسية الحالية التي تقوم على فلسفة البانتشاسيلا والتي تتضمن الحقوق والمواطنة المتساوية (سوسينو ٢٠١٦).

واشاد النظام السياسي بالتيار الاسلامي المعتدل في إندونيسيا وخاصة بعد الاحداث التي رافقت الإطاحة بالرئيس السابق "سوهارتو" فقد وضع خليفة "سوهارتو" ورئيس جمعية المثقفين المسلمين «يوسف حبيبي» إندونيسيا على طريق الانتقال نحو

الديمقراطية وهذا اهم تطور طرأ على النظام السياسي الاندونيسي، كما ان النظم السياسية المتعاقبة بعد سوهارتو متمثلة بالتيار الاسلامي المعتدل كان لها الفضل بعدم انتقال الحرب الأهلية بين المسيحيين والمسلمين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ من مناطق شرق اندونيسيا الي اهم الجزر الكبرى المأهولة بالسكان مثل «جاوة» «وسومطرة» (سوسينو ٢٠١٦).

ويلاحظ ان النظام السياسي الاندونيسي بعد التحول من الديكتاتورية الى الديمقراطية انجز العديد من الاهداف يمكن اجمالها بما يلي:

١-استطاعت الحكومات السياسية بعد الإطاحة بسوهارتو من تحقيق استقرار سياسي رغم النزاعات العرقية والصراعات الطائفية التي ظهرت في الاعوام الاولى بعد التحول السياسي (اسياوكاني ٢٠١٢)

٢- اجراء تعديلات دستورية على دستور استقلال اندونيسيا العام ١٩٤٥ والذي شمل ان التشريع لم يعد بيد الرئيس وحده بل هو من صلاحيات البرلمان ثم يصادق عليه الرئيس، كما يتطلب توقيع رئيس البلاد على اتفاقات دولية موافقة البرلمان قبل توقيع الحكومة او الرئيس عليها.

٣-تم استحداث مؤسسات جديدة كالمحكمة الدستورية واقرار صيغة نظام اللامركزية لإدارة شؤون الدولة.

٤-مرحلة التحول الديمقراطي ما بعد (سوهارتو) شهدت تحجيم لدور المؤسسة العسكرية وذلك من خلال تقليص دوره في مجلس النواب ومن ثم الغاؤة في انتخابات عام ٢٠٠٤، كما تم انهاء الاعمال التجارية التي يسيطر عليها الجيش عام ٢٠٠٩ فصاعداً.

٥- شهد النظام السياسي الاندونيسي تحول كبير اذ أصبح رئاسي نيابي جمهوري ديمقراطي، إذا ان رئيس الدولة ورئيس الحكومة، والنظام السياسي قائم على التعددية الحزبية.

٦- ركز الدستور على حقوق المواطن والمواطنة.

٧- تم تحديد مدة الرئاسة بدورتين رئاسيتين فقط تمتد لخمس سنوات

٨-تم تأسيس مجلس النواب الاقليمي الذي يشكل مع مجلس نواب الشعب او البرلمان المركزي مجلس الشعب الاستشاري اعلى سلطة تشريعية وسياسية في اندونيسيا (عبد الحميدعلي ٢٠٢٠ ،١٣- ١٥).

٩- حققت الحكومات الاندونيسية نمو اقتصادي جيد بعد العام ٢٠٠٤، وهدفت الحكومة الحالية وحققت نتائج نمو اقتصادي في العام ٢٠١٩ تجاوز ٥,٣٪ ليصل الى ١,١ترليون دولار مقابل ١,٠٤ ترليون في العام ٢٠١٨، وتهدف الحكومة الحالية ل (جوكو) وصول نسبه النمو الى ٧% اذ تعد إندونيسيا أحد اهم الاعضاء المؤسسين للآسيان وعضو في مجموعة العشرين وهي الان حصلت على المرتبة ١٨ من بين الاقتصادات العالمية.

١٠- تلعب الحكومة الإندونيسية دوراً كبيراً في دعم الاقتصاد المختلط والخاص ويعد قطاع الصناعة أكبر قطع في اقتصاد إندونيسيا تدعمه الحكومة بواقع ٤٦,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي يليه قطاع الخدمات ٣٧,١٪والزراعة ١٦,٥٪ (عبدالسميع ٢٠١٩)

١١- وكان للتربية والتعليم ورفع المستوى الثقافي والعلمي والتربوي للاجيال من مراحل رياض الاطفال والابتدائية والثانوية والجامعات دور كبير في رفع درجة الفهم والاستيعاب للتطور السياسي والفكري للنظام السياسي الاندونيسي، واسهم بدرجة كبيرة في ترسيخ اليات العمل الديمقراطي لما فيه من صالح للمواطن والنظام السياسي وترسيخ وجوده والعمل على استقرار، عبر خلق اجيال واعية ومثقفه ترفض العبودية والاستبداد وتعمل على بناء الدولة والأمة وفق اسس علمية وتربوية سليمة.

١٢- اهم ما حققه النظام السياسي هو تخطي أزمة الدولة اذ انها امتلكت ارثاً مؤسساتياً مناسباً للحفاظ على الوحدة الوطنية الاندونيسية، حيث نتج عن الصيغة الوحدوية للدولة

في اندونيسيا والتي ترافقت مع اهمية ضئيلة للأقاليم من الناحية السياسية، اي ان تلك الاقاليم لم توفر اطاراً ملائماً لانتشار التعبئة العرقية القومية، والهويات العرقية في اندونيسيا لم يكن لها دور فاعل بل ضعيف في رسم الحدود الإدارية للأقاليم اي كان هناك استيعاب من قبل النظام السياسي للعلاقة بين التحول الديمقراطي واستيعاب الفروق العرقية والمناطقية والإقليمية مع توفير الحريات، لذا نرى ان استمرار الديمقراطية في المجتمعات المتعددة الاعراق والقوميات هو مصدر لثبات النظام السياسي واستقراره (اسبينال ٢٠١٦، ٢٤٤– ٢٤٥).

في ضوء الطرح السابق نرى ان النظام السياسي الاندونيسي بعد الإطاحة بنظام سوهارتو في العام ١٩٩٨،قد شهد عملية تحول من النظام الاستبدادي الديكتاتوري الى النظام الديمقراطي، وسعت الحكومات المتعاقبة الى ترسيخ الديمقراطية في نظامها السياسي رغم وجود النزاعات العرقية والصراعات الدينية بين المسلمين والمسيحيين الا انها اليوم اصبحت من الديمقراطيات التي يشار لها بالبنان، وعملت على تحجيم دور المؤسسة العسكرية و التي كانت ماسكة بزمام السلطة في مقابل تغييب للحكم المدني لعقود طويلة، ولكن النظام السياسي وبوجود نخب متنورة مع تغليب فلسفة البانتشاسيلا او المبادئ الخمسة استطاعت من بناء الدولة الإندونيسية او الامة الاندونيسية التي احتوت الجميع بغض النظر عن العرق او الدين او اللون ورفعت شعار المواطنة واقرار صيغة اللامركزية في حكم البلاد المترامية الاطراف مما منح الجميع على حد سواء الحقوق والحريات، والتأكيد على التربية والتعليم ودورها في بناء الدولة، وبالتالي توصلت الحكومات الإندونيسية الى حلول مرضية وحسب التنوع الموجود في البلاد.

الخاتمة:

ان النظام السياسي الاندونيسي مر بتحولات طويلة وعميقة الى ان وصل الى يومنا هذا، فإندونيسيا هذا البلد الاسلامي المهم لابد من دراسته للاستفادة من تجربتها الفاعلة في عملية التحول الديمقراطي، اذ اهم ما ميز تجربتها الانتقال التدريجي والآمن نحو

الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة بعد الإطاحة بنظام سوهارتو الاستبدادي، وان اهم ما يمكن ان نشير اليه في هذه الدراسة:

١-شهدت اندونيسيا عملية دقيقة تضمنت الاصلاح السياسي والدستوري، الامر الذي قاد الى تفعيل مشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية بعد سقوط نظام سوهارتو الذي استمر ثلاثة عقود.

٢-ارتكزت اندونيسيا في نظامها السياسي على فلسفة المبادئ الخمسة والذي يحافظ على المصلحة الوطنية للشعب بغض النظر على الاعراف والاديان والقوميات.

٣- راعت الحكومات الاندونيسية في مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية إقامة حالة من التوازن بين المؤسسة العسكرية والشعب، وانهاء حالة سيطرة العسكر على مقدرات الدولة وتحجيم دور الجيش في التدخل بالحياة المدنية، مع الغاء حق الضباط العسكريين الموجودين في الخدمة للترشح للبرلمان او الحصول على عضوية في الاحزاب السياسية او منصب.

٤- اعتمد النظام السياسي الاندونيسي على الموازنة بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية اي استقلالية السلطات بخلاف النظام السياسي في عهد "سوهارتو"، فقد اضحى البرلمان يراقب بصورة منتظمة عمل السلطة التنفيذية، اما عمل المحكمة الدستورية تركز على مراقبة جميع السلطات في حال انحرافها عن عملها، كما تفصل في مدى مخالفة القوانين للدستور

٥- لعبت التنظيمات الدينية المعتدلة دوراً في دعم النظام السياسي الاندونيسي وخاصة نهضة العلماء والمحمدية من خلال الدفع باتجاه استقرار النظام السياسي، والعمل مع التنظيمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تثقيف المواطن الاندونيسي للمشاركة في الانتخابات العامة وبشكل دوري لترسيخ اسس الديمقراطية.

٦- من اهم عوامل نجاح النظام السياسي الاندونيسي وتطوره وهو اختيارها تطبيق نظام اللامركزية الإدارية والحكم الذاتي من الاقاليم وخاصة بعد ازمة الحركات الانفصالية

التي عصفت بإندونيسيا نهاية حقبة "سوهارتو"، إذا اعطى صلاحيات واسعة للأقاليم لإدارة شؤونها بنفسها ومنها تسليم مسؤولية قوات الشرطة الى الاقاليم والحكام القائمين عليها، فضلاً عن منحها صلاحيات مالية من اجل تطوير الاقاليم وتخفيف من مركزية السلطة الحاكمة في جاكرتا.

٧- لقد أسهم التعدد الحزبي في اندونيسيا في فتح المجال امام المجموعات العرقية الدينية للدخول في تحالفات، والاسهام في المشاركة في بالعملية الانتخابية بشكل سلس كما في انتخابات في الاعوام ٢٠٠٩،٢٠٠٤، ٢٠١٤، ٢٠١٩ وذلك ضمن النظام السياسي اجراء الانتخابات بشكل دوري ومنتظم.

٨- لقد كان التعليم والتربية وخلق طبقة متنورة بحقوقها وواجبتها دوراً اساسياً في دعم النظام السياسي الاندونيسي، ومازال هناك الكثير من العقبات التي تعمل الحكومات السياسية الاندونيسية المتعاقبة تعمل على تجاوزها، إذا ما استمر تطوير اليات الديمقراطية والنظام الانتخابي بما يتناسب مع هذا البلد المترامي والمتعدد العرقيات والاديان.

قائمة المصادر:

آراء دينية.٢٠١٨. "الدين في إندونيسيا" 5 شباط, ٢٠١٩.

https://ar.religiousopinions.com/religion-indonesia.

ابو رمان، محمد. ٢٠١٩. *ما بعد الاسلام السياسي مرحله جديدة ام اوهام توجيه*. عمان: مؤسسة فريدريش ايبرت.

اسبينال، ادوارد. ٢٠١٦. *كيف استمرت اندونيسيا، الديمقراطية والاسلام في اندونيسيا الدين*. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

اسماعيل، محمد صادق. ٢٠١٥. *التجربة الإندونيسية الاصلاح السياسي والفصل بين السلطات*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

اسياوكاني، لطفي. ٢٠١٢. *الديمقراطية والاسلام في اندونيسيا*. ترجمة هيثم عبد العظيم. المانيا: مؤسسة غوته .

الجابري، محمد .٢٠٠٤. *موسوعة دول العالم: حقائق وارقام*. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

المعرفة. ٢٠١٤."جوكو يدودو". ١٤ كانون الاول، ٢٠٢٠.

https://2u.pw/nZURH

جونز، سيدني. ٢٠١٦. *نهج الحكومة الاندونيسية تجاه الاسلام الراديكالي منذ العام ١٩٩٨*. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

خلف، احمد.٢٠١٩. "دليلك لقراءة نتائج انتخابات اندونيسيا". نون بوست. ٢٧ مايو، ٢٠١٩.

https://www.noonpost.com/content/27927

دكورنوا، جاك. ١٩٧١. *الجيش الاندونيسي، الجيش والحركة الوطنية*، ترجمة حسن قبيسي. بيروت: دار ابن خلدون.

سليم، محمد السيد وسليم رجاء ابراهيم. ٢٠٠٣. *الاطلس الاسيوي*. القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

سميث، ديتس. ١٩٦٢. *إندونيسيا شعبها وارضها، ترجمة حسن محمود وحسن جلال العروسي*. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

سوسينو، فرانتس ماغنيس .٢٠١٦. "الاسلام والنظام السياسي في إندونيسيا". قنطرة. ١٦ تموز،٢٠١٦.

https://2u.pw/fEvYD

شبلي، خالد ذياب. ٢٠٠٤. *النظام السياسي الاندونيسي*. جمهورية العراق: معهد الخدمة الخارجية.

شهاب، محمود اسد. ١٩٧٠. صفحات من تاريخ اندونيسيا المعاصرة. بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر.

الصباغ، احمد. ٢٠١٩. "الاحزاب وممارسة العمل السياسي في اندونيسيا". مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.

https://2u.pw/XnwVz

صلاح، مصطفى. ٢٠١٨. "البانتشاسيلا: مبادئ التلاحم الوطني في ميثاق جاكارتا". مؤسسة دراسات وابحاث استشراقية حول الاسلام الحركي.٢٥ حزيران،٢٠١٨.

file:///C:/Users/pc/Downloads/56863342.pdf

طايع، محمد سالمان. ١٩٩٧. *اندونيسيا*. القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية.

عبد السميع، بسام. ٢٠١٩." ٥% نمو الاقتصاد الاندونيسي". صحيفة الاتحاد. ٢٧ يوليو،٢٠١٩.

https://2u.pw/sid6K

العبودي، محمد بن ناصر. ١٩٩٩. *في اندونيسيا أكبر بلاد المسلمين*. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

علي، نادية عبد الحميد. ٢٠٢٠. "التحول الديمقراطي في اندونيسيا من الاستبدادية الى الديمقراطية الوليدة". ملتقى الباحثين السياسيين العرب. 22 يونيو، ٢٠٢٠.

https://arabprf.com/?p=3066

الهرم السكاني نت.٢٠١٩. "كثافة السكان اندونيسيا". ٢٠٢٠.

https://2u.pw/MR6hE

لوبيس، اماني برهان الدين. ٢٠١٠. "الديمقراطية بإندونيسيا". *مجلة الاسلام الاندونيسي*. العدد ٢: ٤١٣-٤٣٦.

ليدل، ر. ويليام المجني، سيف. ٢٠١٦. *الديمقراطية الإندونيسية من المرحلة الانتقالية الى الترسيخ*، ترجمة محمد عثمان خليفه عبد. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

هلال، رضا. ٢٠١٠. *المجتمع المدني في اندونيسيا: الواقع والمشكلات وتصورات المستقبل*. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.

List of references:

Religious Views.2018. "Religion in Indonesia" February 5, 2019. https://ar.religiousopinions.com/religion-indonesia.

Abu Rumman, Muhammad. 2019. Post-political Islam, a new stage or illusions of guidance. Amman: Friedrich Ebert Foundation.

Espinal, Edward. 2016. How Indonesia Sustained Democracy and Islam in Indonesia's Religion. Beirut: Publications Company for Distribution and Publishing.

Ismail, Muhammad Sadiq. 2015. The Indonesian Experience of Political Reform and Separation of Powers. Cairo: El Araby for Publishing and Distribution.

Asiaokani, Lotfi. 2012. Democracy and Islam in Indonesia. Translated by Haitham Abdel Azim. Germany: Goethe Institute.

Al-Jabri, Muhammad. 2004. Encyclopedia of countries of the world: facts and figures. Cairo: The Arab Nile Group.

Knowledge. 2014. “Goku Yedodo.” December 14, 2020. https://2u.pw/nZURH

Jones, Sydney. 2016. The Indonesian Government’s Approach Toward Radical Islam Since 1998. Beirut: Publications Company for Distribution and Publishing.

Khalaf, Ahmed. 2019. "Your guide to reading Indonesia's election results". Noun Post. May 27, 2019. https://www.noonpost.com/content/27927

DeCournois, Jack. 1971. The Indonesian Army, the Army and the National Movement, translated by Hassan Kobeisi. Beirut: Ibn Khaldoun House.

Selim, Mohamed El-Sayed and Saleem Raja Ibrahim. 2003. Asian Atlas. Cairo: Center for Asian Studies, Faculty of Economics and Political Science.

Smith, Deats. 1962. Indonesia, Its People and its Land, translated by Hassan Mahmoud and Hassan Jalal Al-Arousi. Cairo: The Egyptian Renaissance Library.

Socino, Franz Magnes. 2016. Islam and the political system in Indonesia. arch. July 16, 2016.
https://2u.pw/fEvYD
Shibli, Khaled Diab. 2004. The Indonesian Political System. Republic of Iraq: Institute of Foreign Service.
Shehab, Mahmoud Asad. 1970. Pages from the History of Contemporary Indonesia. Beirut: Lebanon House for Printing and Publishing.
Sabbagh, Ahmed. 2019. "Parties and the Practice of Political Action in Indonesia." Strategic Thought Center for Studies.
https://2u.pw/XnwVz
Salah, Mustafa. 2018. "Pancasila: Principles of National Cohesion in the Jakarta Charter." Foundation for Oriental Studies and Research on Kinetic Islam. June 25, 2018.
file:///C:/Users/pc/Downloads/56863342.pdf
Taya, Muhammad Salman. 1997. Indonesia. Cairo: Center for Asian Studies.
Abdel Samee, Bassam. 2019. "5% growth of the Indonesian economy." Union newspaper. July 27,2019.
https://2u.pw/sid6K
Al-Aboudi, Mohammed bin Nasser. 1999. Indonesia is the largest Muslim country. Riyadh: King Fahd National Library.
Ali, Nadia Abdel Hamid. 2020. "Indonesia's democratic transition from authoritarianism to nascent democracy." Forum of Arab political researchers. June 22, 2020.
https://arabprf.com/?p=3066
Population pyramid net.2019. "Indonesia Population Density". 2020.
https://2u.pw/MR6hE
Lopes, Amani Burhanuddin. 2010. "Democracy in Indonesia." Indonesian Islam Journal. Issue 2: 413-436.
Liddell, R.; William Al-Majni, Seif. 2016. Indonesian democracy from transition to consolidation, translated by Muhammad Osman Khalifa Abdul. Beirut: Publications Company for Distribution and Publishing.
Helal, Reda. 2010. Civil Society in Indonesia: Reality, Problems and Future Perspectives. Cairo: Center for Asian Studies.